

## أهمية توظيف تقنية المعلومات في الدوائر الشرعية\*

من هذا المرفق وكذا توفير أرضية مشتركة للتعاون المتثمر بين الدائرة القضائية وغيرها من الدوائر المرتبطة فيما يسمى بشبكة المعلومات أو الحكومة الالكترونية.

وعليه فإن هذه النظرية لا إشكال حولها، وإنما الإشكال في ترجمة هذه النظرية وتلك القناعة إلى واقع ملموس وهو ما تقوم وزارة العدل الآن على تنفيذه مستعينة بالله تعالى ثم بما يقدمه ولاة الأمر في هذه البلاد من دعم وتسهيل وتشجيع سيجعلها - بإذن الله - مثلاً يقتدى به وصرحاً ضخماً يشار إليه بالبنان.

بقي أن نشير إلى حقيقة يجب أن نعيها، مبناهما أنه لا مناص من دخول عصر المعلومات، ومعناها أن أي تقاعس أو تأخير في توظيف تلك التقنيات واستثماره سيكون ثمنه باهظاً ليس على العمل القضائي فحسب، بل على المستوى الحكومي ومستوى الدولة، وهذا يحتاج إلى الإعداد منذ الساعة لاستراتيجية التعامل المتكامل مع البيئة الالكترونية المقبلة وجعلها المرتكز الأول للعملية الإدارية والقضائية، وفق الله الجميع لما يحبه ويرضيه.

\* الشيخ / خالد بن ظافر الشهري  
القاضي بالمحكمة العامة بجدة.

إن تقنية المعلومات تمثل أهمية كبيرة تكتسبها من علاقاتها الوثيقة بالانفتاح المعرفي، وثورة المعلومات إلى جانب دورها الرئيس في تسهيل الحصول على المعلومات بشكل دقيق وسريع، وهذا غني عن القول.

وإذا كان استخدام التقنية الحاسوبية الحديثة في شؤون الإدارة والنظم الحكومية بشكل عام أصبح ضرورة حتمية تدعو إليها احتياجات المستفيدين في هذا العصر، فإن الاهتمام بإدخالها في الدوائر القضائية يمثل أهمية أكبر، ولذلك ما يسوغه مما تتميز به تلك الدوائر وما تتطلبه من دقة وإتقان في الصياغة والإخراج ووضوح في الرؤية، وكذا ما تحتويه من طبيعة موادها القضائية ذات الخصوصية والأهمية، وما يتبع ذلك من مهمات الفهرسة والتصنيف والحفظ، وكذا سهولة ودقة الوصول إلى المعلومة، وهذا كله قد تفوقت فيه التقنية الحديثة دون منازع.

ولا ريب أن استخدام التقنية الحديثة والحاسوب يعد بديلاً أمثل لاستخدام الطرق التقليدية اليدوية أو حتى المطبوعة في العمل القضائي، وإذا استخدمت هذه التقنية بشروطها وضوابطها واحتياجاتها فإن ذلك سوف ينتج دقة وسرعة وارتقاء وتطويراً لمستوى القضاء وتسهيلاً لا مثيل له، وهذا غاية ما يصبو إليه كل مستفيد